| | |
|---|---|
| العنوان: | العولمة والهوية العربية |
| المصدر: | المؤتمر السنوى السادس - جودة الحياة -مصر |
| المؤلف الرئيسي: | الأشول، عادل عزالدين |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1999 |
| مكان انعقاد المؤتمر: | القاهرة |
| رقم المؤتمر: | 6 |
| الهيئة المسؤولة: | مركز الإرشاد النفسي - جامعة عين شمس |
| الشهر: | نوفمبر |
| الصفحات: | 1097 - 1110 |
| رقم MD: | 31541 |
| نوع المحتوى: | بحوث المؤتمرات |
| قواعد المعلومات: | EduSearch, AraBase, HumanIndex |
| مواضيع: | النظم السياسية، العولمة ، العالم العربي، الهوية العربية، التأثيرات الثقافية، الغزو الفكري، النظم الاقتصادية، الصراع العربي الإسرائيلي، الإسلام والنصرانية، السياسة الدولية، العلاقات الخارجية، وسائل الاعلام |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/31541 |

# العولمة والهوية العربية

أ٠د٠ عادل عز الدين الأشول

خلال قرن واحد– القرن العشرين– الذى يوشك على نهايته، انهزمت ثلاث أيديولوجيات، انهزمت الفاشية، والنازية والشيوعية، أى انهزمت بعض أهم "الحتميات" التى أفرزها القرن العشرين، وبدأت تظهر حتميات جديدة أخرى مثل العولمة بمضمونها الثقافى والاقتصادى وتوابعها التربوية والنفسية٠

وأول ما يمكن ملاحظته أن العولمة كظاهرة ما زالت غير واضحة المعالم، لا من حيث تحديد المفهوم Conceptually ولا من حيث اختبارها على أرض الواقع Empirically وكل ما يمكن أن يقال عنها أنها تعبر عن ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة فى عملية انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية، وعلى ما يبدو ففى إطار هذه الديناميكية الجديدة يتزايد دور العامل الخارجى فى تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالى لتوابعها٠

إن التحديات المعلنة لحال " العولمة " وتجلياتها لا بد وأن تطرح تساؤلا حول الأفعال وردود الفعال تجاهها فى السياق العربى خاصة، ويمكن أن تمثل تلك التحديات مؤشراً على وعى آخر بالذات وبالآخر٠

ويبدو للوهلة الأولى أن هناك تاينا حادا فى مواجهة ظاهرة العولمة عموما، وفى وجهها الثقافى على نحو خاص– من قبل الفكر العربى– إذ يمكن التمييز فى إطار هذا الفكر بين موقفين:

الأول يرى أن العولمة حدثا تاريخيا وإن كان هائلا فى أبعاده ودلالاته على صعيد الوطن العربى ومصيره التاريخى إلا أنه يبقى قابلا للاختراق فى ظروف

خاصة، والثانى مستمد من منظور سوسيو اقتصادى سياسى ويعتمد على حقيقة مؤداها أنه من الوهم الأيديولوجى الاعتقاد بأن بلدان " العولمة الجديدة" تمثل حالة من الاستقرار الذى يحول دون بروز مفاجآت كبرى أو صغرى.

ولكن هل يمكن إصدار حكم قاطع فيما يتعلق بقبول أو رفض العولمة؟ إن إصدار حكم نهائى على العولمة يشير إلى رفضها رفضا مطلقا يكشف عن تعجل فى إصدار الأحكام بغير تأمل فى منطق التطور التاريخى، كما أن الإبحار فى محيطها بدون التسلح بنظرة ناقدة لآلياتها، واضعين فى الاعتبار الخصوصية الثقافية للمجتمع العربى يمكن أن يجرفنا تيارها إلى تداعيات سلبية.

## نظام عربى لتدعيم الهوية العربية هو الحل

منذ أكثر من عقد من الزمان، وضع بعض المحللين السياسيين العرب شروطا ثلاثة لاستمرار النظام العربى، تنصرف إلى عقيدته وإمكاناته وتحالفاته كافة وهى:

أ - ألا ينجرف النظام وراء تيار الواقعية السياسية المفرطة.

ب - ألا يسمح النظام بارتفاع حاجز الثروة بين وحداته.

ج - ألا يهن النظام فى مواجهة التحدى الصهيونى.

د - بالاضافة إلى شرط رابع وهو ألا يهمل النظام مسألة المستقبل السياسى لكل من العراق والسودان.

ومما يؤسف له فإننا نلاحظ خلال السنوات الماضية، كاد النظام العربى يفقد شروط بقائه الواحد منها تلو الآخر، فإن العقيدة تضمر، وإذا الموارد تهدر، وإذا العزيمة تخور، وإذا النظام العربى ما زال أسيرا لكارثة الخليج وضحيتها بسبب

صلف وجهل النظام الحاكم بالعراق، بل فقد هذا النظام إمكانية التنسيق العام حيال المسائل الدولية، يكفى أن نشير كمثال إلى انقسام البلدان العربية على نفسها حيال التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، والتى تم التوقيع عليها فى باريس (منتصف يناير ١٩٩٣) فقد وقعت كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا على هذه المعاهدة فى حين امتنعت بقية البلدان العربية عن التوقيع، كما أن فيتو السودان لعرقلة انضمام مصر الى كوميسا ( السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) والخطوة المصرية فى اتجاه الغرب أو بالأخرى إعلان مصر انضمامها الى اتحاد بلدان المغرب العربى، وتجميد فعالية وتضاؤل وزن إعلان دمشق، وانفصام عربى مجلس التعاون العربى الذى تأسس بعد تسعة أيام فقط من الاتحاد المغاربى ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٨٩ ، ومراجعة اتفاقية المساعدات الاقتصادية المصرية الأمريكية وارتباطها بالمصالحة العربية الإسرائيلية، وإغراق الخليج العربى بهواجس الدفاع عن الثروة النفطية الجاذبة للأطماع ، إغراق السودان والصومال فى الفضاء الأفريقى، وتأسيس الخطوة الأولى لإطلاق اليد الإسرائيلية للهيمنة الاقتصادية، وهى الخطوة المتمثلة فى الدائرة الثلاثية " إسرائيل - الكيان الفلسطينى - الأردن " .

ذو الأخطر من ذلك هو ما نلاحظه من حالة القبول الرسمى بفشل النظام العربى، أو بتوقع انهياره كليا، ومؤشرات ذلك متعددة وأهمها أن العمل العربى المشترك قد توقف أو كاد يتوقف فى مجالات كافة، لا تنسيق عربى فى الأمن أو فى الاقتصاد أو السياسة، لا اجتماعات للقمة العربية بشكل دورى، لا اهتمام بتنفيذ عهود ووعود تنشيط " جامعة الدول العربية " .

## الهوية العربية فى مواجهة الاستراتيجيات المضادة

يواجه الوطن العربى بمجموعة أو على صعيد كل قطر عربى سلسلة من التحديات هى من الضخامة والجيدة، بحيث باتت تهدد مجمل النظام الإقليمى العربى الذى دخل مرحلة من الضعف والصراعات الداخلية والتفكك بعد حرب الخليج الثانية، بحيث بات جليا أن الإستراتيجيات المضادة ترسم تصوراتها لمستقبل المنطقة فى ظل غياب تصور بديل عربى فاعل لمواجهة هذه الاستراتيجيات وخاصة بالنسبة لإسرائيل، كما أرادت الأطراف العربية المعنية مفاوضاتها مع إسرائيل من دون أن تصوغ مشروعا مشتركا متكاملا فى مواجهة المشروع الصهيونى الذى يتلقى دعما مباشرا وغير مباشر، ولاعتبارات مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد نجحت إسرائيل أن تجد فى مراكز النظام الرأسمالى العالمى ما يؤيد مشروعها الإقليمى، وعلى الرغم من مضى ما يزيد على خمسة أعوام على بدء مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فإن المشروع الإقليمى الإسرائيلى لم يخضع لتقويم عربى موحد ولم يواجه مقاومة منهجية رسمية فاعلة، ولعل ذلك يعود إلى غياب التصور العربى المشترك من جانب، والخشية من الضغوط الأمريكية من جانب آخر، وفقدان التنسيق الفاعل لا فى الجانب السياسى فحسب، بل فى الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية أيضا.

إن إسرائيل لا تعول فى سعيها لتحقيق مشروعها ( الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والأمنية) على إمكاناتها الذاتية فحسب، بل أيضا على دعم وإسناد مراكز وقوى تسعى لتحسين موقفها عبر السعى لإعادة ترتيب التحالفات فى المنطقة، كما أنها تسعى للتحالف مع شرائح جديدة من البرجوازية العربية، وهذا ما يفسر الاختراقات التى تحققت خلال فترة وجيزة، أى الفترة الممتدة من بدء عملية المفاوضات فى خريف عام ١٩٩١ وبين قرار بعض الدول العربية بإنهاء المقاطعة

غير المباشرة لإسرائيل فى خريف عام ١٩٩٤ إلى الخطوات الحثيثة التى تتخذها الحكومة الإسرائيلية والفلسطينية لإنهاء موضوع قضية فلسطين.

ولا شك أن هناك توافقا بين توجهات السياسة الأمريكية من جانب والاستراتيجية الإسرائيلية الإقليمية من جانب آخر، على الرغم من وجود اعتبارات خاصة لكل طرف، فإدارة الرئيس كلينتون تنتهج استراتيجية شرق أوسطية تعتمد على إضعاف دور مصر وتهميش النظام الإقليمى العربى والسيطرة المباشرة على نفط الخليج وإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى وفق التصورات الأمريكية – الإسرائيلة ، والضغط للأخذ بسياسة اقتصادية متحررة من القيود والضوابط ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع أى دولة فى المنطقة باستثناء إسرائيل من اقتناء الأسلحة النووية.

وتتوقع الإدارة الأمريكية أن يقود نجاح المفاوضات إلى توسيع التبادل التجارى داخل المنطقة مع دول أخرى خارجها وتعمل لكى يكون القطاع الخاص الأمريكى فى موقع مثال لجنى نصيبه ( وأقرب مثال على ذلك ما حدث فى عمليات إعمار الكويت وما سيحدث كذلك فى إعمار العراق فيما بعد ) وهناك ما يكفى من الدلائل على أن أمريكا تدعم ترتيبات لإقامة سوق شرق أوسطية، إنطلاقات من أن مثل هذا السوق سيزيد من فرص التجارة الأمريكية فى المنطقة، وكذلك الأهمية المتزايدة التى تعطيها أمريكا لإنهاء النزاع الإسرائيلى- العربى والدور الذى أنيط بالبنك الدولى لتهميش الدور الأوربى فى عملية تنشيط التعاون الاقتصادى والتنمية فى المنطقة.

إن الاستراتيجيات الأمريكية فى المنطقة التى تستهدف التوصل إلى ترتيبات أمنية سياسية من خلال العملية السياسية الجارية، تساهم فى تأمين استقرار مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة وتدعيم مكانه إسرائيل كحليف استراتيجى وذلك

بالسعى لأخذ موقعا موجها ومركزيا فى النظام السياسى الإقليمى، وضمان تواصل تفوقها العسكرى، والضغط عبر قنوات مختلفة من أجل مواصلة تحول اقتصاديات المنطقة باتجاه الانفتاح والخصخصة وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد.

وممارسة عملية تهميش اقتصادى وسياسى للعالم العربى من أهم مؤشراتها تدهور أسعار النفط، وتدهور معدل نمو الإنتاج العربى إذ لا يتجاور الإنتاج الزراعى العربى نسبة ( ١.٥٠%) من الإنتاج الزراعى العاملى، وتبلغ نسبة الانتاج الصناعى العربى (٠,٥%) من الإنتاج الصناعى العالمى، وانخفاض حصة الصادرات العربية من مجمل الصادرات العالمية، وتواصل اتساع الفجوة الغذائية وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات عاليه جدا، تباطؤ معدلات النمو خلال التسعينات وتفاقم الكثير من المشكلات الاجتماعية والأمنية... ألخ.

وعلى ضوء الاستراتيجيا الكونية التى تستهدف السيطرة على مقدرات وثروات المنطقة ، هل يمكن بناء نظام اقليمى عربى مدرك لمصالح الأمة العربية وتطلعاتها المستقبلية؟

لقد أصبح فى حكم المؤكد ، وعلى ضوء معطيات العصر الراهن استحالة قيام عملية تنموية شاملة بمنظور قطرى ضيق، أو حماية الذات فى هذا البلد العربى أو ذاك بدون تضافر وتكامل الجهود عربيا وبما يسمح بتجميع الإمكانات والطاقات المادية والبشرية والثقافية وفق رؤية شاملة تتيح الوصول إلى أعلى درجة من الاستجابة للحاجات المباشرة والبعيدة للإنسان العربى وبما يؤدى فى النهاية إلى قيام كتلة عربية تتمكن من مواجهة مجمل التحديات السياسية والاقتصادية العسكرية والثقافية التى يواجهها العالم العربى.

إن تنامى وتزايد المخاطر الخارجية التى تهدد المصالح القومية والوطنية للشعوب العربية متمثلة بتحديات الغزوة الصهيونية واتضاح النزعة العدوانية لإسرائيل ورفضها للسلام العادل يضاف لذلك الانحياز الأمريكى الواضح لإسرائيل كل ذلك يدفع إلى ضرورة العمل لبلورة نظام إقليمى يستطيع حماية الذات العربية.

لكن هذا لن يتأتى إلا من خلال سياسة مستقلة تغادر التبعية والارتهان إلا أن مستلزماتها كبيرة تحتاج أداة فعل قوية تقود إلى تحولات تدريجية لصالح العرب وباعتقادنا أن هذا ممكن لكنه يحتاج خاصة فى المسائل الاستراتيجية إلى امتلاك عناصر أساسية وصولا إلى حالة إيجابية فاعلة يدخلها العرب فى القرن الحادى والعشرين وأهم هذه العناصر:

أولا: أن تمتلك الأمة العربية ثرواتها المتاحة بيدها فى الأرض العربية لتوظيف فى خدمة الإنسان ومصالحة فى التنمية والتطوير بدلا من أن تكون مليارات الثروات العربية موظفة أو مصادرة خارج الوطن العربى ولغير صالح الانسان العربى.

ثانيا: أن توضه الثروات العربية فى خدمة العلم والتقدم التكنولوجى وامتلاك ناصيته فى مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية.

ثالثا: أن يدرك النظام العربى وعموم الأمة بقواها السياسية والاجتماعية أن الصراع مع الصهيونية لم ينته عند حدود توقيع الاتفاقات المعقودة مع اسرائيل، بل لا زال الصراع قائما، والاختلال الحاصل فى موازين القوى يهدد الأمن القومى العربى بالخطر، أن كل المولات التى روجت لانتهاء الصراع ستسقط مع اتضاح طبيعة المشروع الصهيونى فى المنطقة والتى قوامها (البشر والهجرة والاقتصاد والعلوم والتفوق العسكرى).

رابعا: الانتقال نحو تعزيز وتكاتف الجهود والطاقات والتنسيق فيما بين الدول العربية ودعم أية مبادرات تؤدى إلى حالة تماسك عربى لمواجهة الاستراتيجيات المضادة.

ولاشك أن الإحاطة بهذه العناصر وإمكانية تحقيقها بحيث تنقل الأمة العربية من حال السياسات المبعثرة إلى حالة السياسة الهادفة الواحدة الموحدة لا يتم إلا من خلال تمتع الإنسان العربى بحالة ذهنية إبداعية إنتاجية ، ثقافية أساسها الديمقراطية التى يحتاجها المواطن العربى وحتى لا نبقى نتحدث فى البعيد علينا أن نرصد اتجاهات ومناحى الحركة الراهنة لكيفية الخروج من المأزق الذى يعانى منه الجميع، فما هى السبل الكفيلة لتوفير أساسيات بناء سياسة عربية تؤدى لبلورة نظام عربى إقليمى متماسك وأعتقد أن الرؤية أو التصور التالى يمكن أن يسهم فى هذا المجال:

١-البحث العميق فى معالجة الإشكاليات الحاصلة بين البلدان العربية ونظمها والتى يدفع ثمنها وعدم معالجتها الإنسان العربى ودائما يستحضر الذين يتناولون الحديث عن الحال العربى مثال الوحدة الأوربية وما بينها من تمايزات تاريخية وثقافية وإجتماعية ومع ذلك فهى تجد ما يوحد بينها فى ميادين عديدة ، فكم بالحرى بالنسبة للعرب الذين يجمعهم التاريخ واللغة والجغرافيا والمصير

٢-أن استمرار القول بمفاهيم تشدد على الشعارات الكبرى دون خطوات عملية ملموسة سيبقينا ندور فى فراغ لدرجة الملل والإحباط من الشعار الصحيح ، بسبب من أن الوسائل المعتمدة ليست سليمة ولكى تصبح فى مكانها الصحيح فهى تستلزم العمل المتدرج لتوحيد الأقتصاد والسوق العربى فقد كان من الأجدر ببعض الدول العربية وقطاعها الخاص بدلا من أن تندفع نحو مؤتمرات شرق أوسطية أن تندفع نحو مؤتمرات شرق أوسطية أن تندفع لتأسيس أقتصاد

عربى موحد وتبدأ التنسيق وعقد المؤتمرات العربية بدلا من أن تلبى أغـراض ومطالب غيرها

٣-حماية الأمن القومى ، وكواجهة سياسة الغطرسة الإسرائيلية التى ترفض السلام القائم على قرارات الشرعية الدولية ، والعمل على رسم استراتيجية عمل عربى ترفض بوضوح أنفراد إسرائيل بامتلاك السلاح النووى الذى يهدد أمن الشعوب العربية قاطبة

٤-الأمن الغذائى للشعوب تحتل اليوم مكانة هامة فى استقلاق القرار السياسـي . وحسب ما نشرته مصادر الجامعة العربية فإن فاتورة استيراد الموارد الغذائيـه للوطن العربى من الخارج بلغت فى عام ١٩٩٥ (٢٥ مليار دولار).

إن إسرائيل تضع فى صلب خططها دوما مسألة السيطرة على أكبر قـدر من مصادر المياه بإعتبارها مسألة استراتيجية يقوم عليها مفهوم الأمـن الغدائـي والاستيطانى للمشروع الصهيونى ولا نجد ما يوازى هذا الاهتمـام فـي الأقطـار العربية سواء بتوظيف المياه أو قضية الزراعة ، أن الطريق لمعالجة تحديات الواقع العربى على أبواب القرن الحادى والعشرين ومواجهة ما يرسم للمنطقة العربيه مر مخططات واستراتيجيات مضادة لن يكون فاعلا إلا إذا تجسد برد علمـي واقعـي شامل على هذه التحديات من خلال مشروع قومى حضـارى ديمقراطيـي يعمـل لتحقيق التكامل السياسى والاقتصادى والثقافى لصيانة الأمـن القومـي للشـعوب العربية.

## العولمة بين القبول والرفض

هناك من يرون فى العولمة فكرا جديدا متطورا يستهدف الخـير للبـشر جمعاء ، وهناك من يرون أن العولمة خطر داهم لابد من تفاديه ومقاومته. . .

المؤكد هو أن العولمة خط فكرى ظهرت آثاره فى المجال الاقتصادى وستظهر قريبا شئنا أم لم نشأ فى المجال السياسى والمجال الثقافى والمجال الاجتماعى.

وهنا يطرح سؤال ، هل نسبح مع تيار العولمة ؟ أم نسبح ضد التيار ؟ أن هؤلاء وأولئك لهم ولديهم العديد من المبررات والحجج التى تؤكد صحة كل من وجهتى النظر

ولكن ماذا يكون الأمر عندما يكون التيار جارفا إلى حد لا يمكن مقاومته أنه يحتاج إلى إبحار ذكى رشيد فى هذا المحيط ، محيط العولمة.

- **هوية ثقافية واحدة أم هويات ثقافية متعددة؟**

لايمكن أن نتصور أو العولمة تستهدف محو ملامح الهويات الثقافية النوعية إذ أن كل ثقافة من هذه الثقافات النوعية لها جذورها وخلفياتها التاريخية والقومية ، وهذه الثقافات قد تتعرض لمد هائل أو إنحسار شديد على مسار التاريخ ، ولكن مع ذلك تظل الأصول ثابتة على الدوام ، وبالتالى فلا يمكن للعولمة مهما كان تيارها أن يقتلع هذه الجذور من تربتها ويقضى على ملامحها ، وعلى ذلك فإن هذه الفكرة غير مقبولة بل ولا يمكن افتراض أن أصحاب فكرة العولمة يتصورون هذا.

ولعل هذا يشير إلى أن فكرة العولمة تحترم الهويات تحترم الهويات الثقافية المتعددة كما أنها تبحث عن منقاط الاتفاق فيما بينها ليزداد التفاهم والفهم المشترك حتى يستطيع الجميع أن يعيشوا الجميع أن يعيشوا معا بلا خلافات أو صراعات أو حروب مدمرة.

وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن الإنسان فى أى مكان من العالم له هوية خاصة وهوية عامة لأنه يعيش مع بنى جنس واحد على هذا الكون وهو فى ذات الوقت يعيش فى وطن مع أهل وأحباب وأصدقاء لهم فكرهم وعاداتهم ومفاهيمهم

وقيمهم وهذا كله لا يمكن تصور إمكانية واحد لدرجة تختفى معها كل ملامح الوطن الواحد.

- **وماذا بعد؟**

إذا كان هذا هو المستهدف فى إطار فكرة العولمة ، وبناء على ذلك فإن السؤال المطروح هنا ، هل استعد الإنسان العربى ليواجه هذا الفكر؟ وهل الإنسان العربى قادر على إستيعاب هذه الفلسفة الجديدة والحياة وفقا لمقتضياتها.

إن الإجابة عن هذا السؤال المركب تحتاج إلى رؤية تحليلية للواقع الذى يميز نظامنا التعليمى.

إن أول ما يجب النظر إليه هو الفكر التربوى الخاص بنا ، بمعنى هل الفكر القائم الآن هو أفضل ما يمكن لمواجهة فكرة العولمة؟ أم أن هذا الفكر فى حاجة إلى مراجعة وإبدال وتغيير وإتخاذ منطلقات فكرية جديدة

إن الفكر الحالى قد يكون واعيا بفكرة العولمة هذه ، ولكن ليس بالقدر المطلوب ، حيث نرى هوة كبيرة بين الفكر والتطبيق وبين النظرية والممارسة الفعلية.

**الأمر الثانى :** يرتبط بالمعلم ، فالإعداد الأكاديمى والتربوى للمعلم الآن لا يشير من قريب أو بعيد إلى قدرة هذا المعلم على استيعاب فكرة العولمة وتناولها تربويا ، وبالتالى فالمعلم بمواصفاته الحالية وكفاياته التى نعرفها جميعا لن يكون قادر على ممارسة هذا الدور الذى يجب أن يقوم به فى المجال التربوى.

**الأمر الثالث:** هو المناهج المدرسية فهى فى شكلها التقليدى ومحتوياتها التى تعبر عن وجهة النظر الواحدة ، وطرق التدريس التقليدية لا يمكن أن

تشكل عقولا قادرة على التكيف مع هذا الفكر أو انعكاساته على مختلف مجالات الحياة •

**الأمر الرابع:** يتمثل في تعددية مصادر التعلم ، فانسان المستقبل لابد أن يبدأ تعليمه من وجهة نظر أساسية هى أن الكون كله كتاب مفتوح أمامه يطل عليه من خلال جميع الحواس المتاحة لها ، وأن فكرة الكتاب المدرسى الواحد ستصبح فكرة متخلفة من منظور العولمة ، ومن ثم فإن الإنسان يجب أن تتاح له كافة مصادر التعلم بما فى ذلك شبكات المعلومات فى أى وقت يشاء•

**الأمر الخامس:** يتمثل فى اختلاف معايير النجاح فالإنسان لن يكون ناجحا عندما يحصل على شهادة ينتقل من صف دراسى إلى آخر ، ولكنه سيكون ناجحا إذا تكونت لديه مفاهيم صحيحة واتجاهات وقيم جديدة وإذا اكتسب مهارات متطورة تمكنه من تحقيق الجودة الشاملة فى الإنتاج، ويرتبط بهذا كله مسارات التفكير حتى يصل الإنسان ليكون منتجا للمعرفة وليس مجرد مستهلك لها •

**الأمر السادس** : يرتبط بالإدارة المدرسية والتعليمية والإشراف التربوى ، ونقصد بذلك أن هذه القيادات التربوية سيكون عليها أن تتبنى أدوارا مختلفة تماما عن الأدوار والنموذج للمعلم والمتعلم وكل من له علاقة بالعملية التربوية •

**الأمر السابع:** يتعلق بأن المجتمع كله سيكون مؤسسة تعليمية تربوية ، بمعنى أن مسئولية التربية والتعليم لن تقتصر على المدرسة كمؤسسة رسمية

ولكن المسئولية هنا ستكون مجتمعة يشارك فيها الجميع بالقدر الذى تؤهلة له إمكاناته٠

**الأمر الثامن:** خاص بالمجتمعات المحلية ، فهى ستكون جزءا من العمل الذى سيجرى بالمدرسة ، بمعنى أنها ستكون حقل تجارب لإثبات مدى صحة أو خطأ الدراسات النظرية التى يتم عرضها داخل جدارن المدرسة وهنا التواصل والانفتاح بين الطرفين أمرا حتميا تنعكس فيه الفائدة على المدرسة وعلى المجتمع المحلى على السواء٠

- **ماذا نريد من أبنائنا ليحيوا تحت مظلة العولمة؟**

الأمر المؤكد هنا هو أن الأبناء سيعيشون هذا الفكر وسيشاهدون تطبيقاته وممارساته فى كل شىء ، ولذلك فإنهم لابد وان يكونوا قادرين ومؤهلين لذلك،

- **ولكن كيف السبيل؟**

ويمكن أن نخطط هنا بعض التوجهات لأبنائنا يمكن أن تساعدهم على أن يحيوا فى ظل العولمة وفى نفس الوقت التمسك بأصالتهم وتراثهم العربى والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

١- التسلح بالفكر الواعى المتفتح حتى يمكنهم النظر إلى كل شىء بموضوعية كاملة والاستفادة منه وتوظيفه بالقدر الذى تسمح به خلفيتنا الحضارية والدينية وبدون تعارض مع هويتنا العربية ٠

٢- الحكم على الشىء بمعايير أصحابه ، إذ لايمكن أن نحكم على شىء أو سلوك ما يحدث فى مكان ما بمعايير خاصة بنا ، حيث أن معاييرنا هى خاصة بنا وهى بنت حضارتنا ، ونفس الشىء ينطبق على الآخرين ٠

٣-البعد عن التعصب فى تفسير الظواهر والأحداث ، وهذا يحتاج إلى انفتاح فكرى متحرر من كل القيود أو القيود أو المعوقات أو الأفكار القبلية •

٤-القدرة على الانتقاء ، إذ أن المتاح على قنوات الإرسال الأذاعى والتلفزيونى يحمل العديد من الأفكار ويعكس الكثير من الاتجاهات والقيم التى تتفق وقد تختلف معنا ، ولذلك سيظل الأمر الحاسم فى هذا الشأن هو قدرة الفرد على الفرز ومهاراته فى الانتقاء•

٥-الضبط الذاتى : فالفرد عندما يكون فى مواجهة المعارف المتراكمة والوافدة إليه عبر شبكات ووسائل الاتصال سيكون عليه أن يمارس عملية الضبط الذاتى ، بمعنى ماذا يشاهد وماذا يسمع ، وماذا يجب أن يمتنع عن مشاهدته أو الاستماع إليه ، وهذا فى الحقيقة يحتاج إلى بناء قيمى راسخ يرتكز عليه السلوك•

٦-اتخاذ القرار المناسب ، فالفرد عندما يعيش فى إطار العولمة سيكون عليه أن يتخذ القرار المناسب وهذه المهارة تحتاج إلى قدرة ووعى كاملين حتى يمكن أن يختار الفرد لنفسه ما يناسب وأن يبتعد عن كل ما هو غير مناسب إن أمر العولمة وعلاقة التربية بها يعد أمرا محوريا لا يمكن تركه للصدفة ، أو أن يكون التعامل معه على أساس من العفوية والارتجال ولكنه يحتاج إلى دراسة وتحليل وسياسات واتخاذ قرارات وأخذ الأمر بشكل جدى بإعتباره أمر حياة أو موت•